

## تقرير

# «يونسكو»: الأزمات الخليجية قد تطيح ووصول أول عربي إلى رأس المنظمة

وعلى ما يبدو، فإن الحملة المصرية ضد قطر مستمرة، إذ نقلت المواقع المصرية خبر اتهام مستشارة «يونسكو»، المصرية عبلة إبراهيم، لقطر بأنها «وعدت إسرائيل بحذف المسجد الأقصى من قائمة التراث الإسلامي» في حال وصل مرشحها إلى المنصب، مضيئة، خلال مداخلة هاتفية في برنامج تلفزيوني أول من أمس، أن الدوحة «تبتز يونسكو وتستغل الظروف الاقتصادية السيئة للمنظمة، حيث إن ميزانيتها حالياً تحت الصفر». وفي حين يتربق العالم العربي وصول أول شخصية عربية إلى رأس المنظمة الدولية، يشير المراقبون إلى أن الخلافات العربية سبق أن حالت دون وصول أي من المرشحين العرب إلى المنصب، كما حصل مع وزير الثقافة المصري السابق في 2009، وقبله الوزير السعودي الراحل غازي القصيبي، في 1999.

(الأخبار، أ ف ب)

تصدّر كل من الكواري والمرشحة الفرنسية السباق

للدوحة عقب الجولة الثالثة من الاقتراع السري، أول من أمس، التي تصدر فيها كل من الكواري والمرشحة الفرنسية أودريه أزولاي، السباق (18 صوتاً)، متقدمين على خطاب (13 صوتاً)، وكذلك عقب الجولة الرابعة، أمس، التي ضمنت لقطر موقعا في «النهائيات» (22 صوتاً)، فيما تعادلت أصوات مصر وفرنسا (18 صوتاً)، لتتجه الدولتان إلى تصويت آخر لحسم صاحب المركز الثاني، الذي سينافس قطر في الجولة الخامسة والأخيرة، اليوم.

المصري في خانة «المحاكاة السياسية مع قطر»، إلا أن الأوساط المصرية كانت شبه واثقة من تصدر خطاب الجولة الأولى من الاقتراع، التي جرت مساء الإثنين الماضي في مقر المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس، لتفاجأ بحلول الكواري في المرتبة الأولى وحصوله على 19 صوتاً، في «إنجاز» قالت الدوحة إنه «مثال على عدم الخضوع للحملة المضادة التي تعرض لها خلال الأشهر الماضية، وخصوصاً من قبل دول الحصار على قطر».

وكانت المواقع الإخبارية الغربية والعربية، وخاصة المصرية، قد وجهت جملة من الاتهامات ضد الكواري، تركّزت على اتهام الدوحة بدفع «رشاوى مالية سخية وشراء أصوات مندوبين مقابل تأييدهم لمرشحها»، بالإضافة إلى تكرار الاتهامات التي سبق أن وجهتها الدول العربية لقطر، مثل «دعم الإرهاب» و«الخيانة وتطبيع العلاقات مع إيران».

وتصاعدت حدة التصريحات المعادية

متصدراً الجولة الرابعة من انتخابات رئاسة «يونسكو».

تأهّل المرشح القطري حمد بن عبد العزيز الكواري، أمس، إلى

النهائيات، حيث سينافس إما

فرنسا أو مصر التي نشأت حملة

إعلامية شرسة ضد الدوحة، قد

تحول دون وصول أول عربي

إلى رأس المنظمة

في آب عام 2016، أعلن نائب الأمين العام

لجامعة الدول العربية، أحمد بن حلي، أن مجلس التعاون الخليجي يدعم

المستشار الثقافي لأمير قطر، حمد بن

عبد العزيز الكواري، لتولي منصب

المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)،

أملاً «التوصل إلى توافق حول المرشحين

العرب الثلاثة (قطر، مصر، لبنان)»،

حينها، كتبت الصحف الخليجية عن

أهمية «المصلحة الخليجية الجامعة»

التي قالت إنها «المحرك الأول لاتخاذ

قرار دعم الدوحة»، مؤكدة أن «المنصب

الدولي باتت حاجة ملحة تسعى إليها

جميع دول مجلس التعاون الخليجي».

المشهد اليوم ليس كما كان قبل عام؛ ففي

تموز الماضي، توفي بن حلي في كندا

بعد صراع مع المرض، ومعه «التوافق

العربي» الذي تحول إلى «عداء» وصل

إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية،

وكاد يلامس حدود المواجهة العسكرية

المفتوحة.

أقلت الأزمة الخليجية في حزيران

الماضي بظلالها على انتخابات رئاسة

«يونسكو»، وهو ما تجلّى بوضوح في

الحرب الإعلامية التي شنتها القاهرة

ضد المرشح القطري، عقب تقدمه في

تصاعدت حدة التصريحات المعادية للدوحة عقب الجولة الثالثة من الاقتراع (أ ف ب)



## واشنطن تنسحب... وإسرائيل تلحقها

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية انسحابها من «يونسكو» عقب قرارات اتخذتها المنظمة، ورأت فيها واشنطن مناهضة لإسرائيل. وأضافت وزارة الخارجية الأميركية في بيان أمس، أن قرار الانسحاب يأخذ مفعوله في 31 كانون الأول المقبل. لكن البيان أشار إلى أن الولايات المتحدة ستسعى إلى الاستمرار في المنظمة «كدولة مراقبة غير عضو».

وفي أول ردود فعل إسرائيلية، أوعز رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إلى الخارجية الإسرائيلية للإعداد للانسحاب من المنظمة على غرار الولايات المتحدة.

## مصر

# السياسي يفرض «الطوارئ» مجدداً مخالفاً الدستور

مدّ الحالة الأولى في العاشر من الشهر الجاري، وجاء إصدار الحالة الجديدة بعد فاصل زمني وفق الدستور، وخصوصاً أنه لا يجوز مدّ الحالة الوحيدة إلا مرة واحدة وهو ما حدث طوال الأشهر الستة الماضية. وأضاف أن التطبيق العملي لحالة الطوارئ في مصر «يتم وفق القانون من دون أي قيود»، وأن الاستثناءات تتم بشكل ضيق، والأجهزة الأمنية تنفذ القانون من دون قيود «ولكن مقتضيات مواجهة الإرهاب وواقعه تطلب فرض حالة الطوارئ لمواجهة العناصر الإرهابية والأخطار التي تهدد الشارع المصري».

ولفت أبو شقة إلى أن فرض حالة الطوارئ الآن «تم بشكل دستوري ومن دون أي مخالفة للقانون، وخصوصاً أنها حالة جديدة وليست تمديداً».

وأوضح أبو شقة أنه سيتم عرض القرار على مجلس النواب وفق النصوص الدستورية وذلك خلال سبعة أيام من اتخاذه، على أن تتم الموافقة عليه من البرلمان بأغلبية الأعضاء، مشيراً إلى أن «البرلمان يدعم الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في القيام بعملها».

بهاء أبو شقة، إن مقتضيات واعتبارات فرض حالة جديدة للطوارئ في مصر «لا تزال قائمة»، مؤكداً أن الإرهاب يهدد الدولة المصرية في الداخل والخارج وعلى حدودها، وأن فرض حالة جديدة للطوارئ لا تزال أسبابه قائمة، وقد جاء قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بهذا الشأن وفق الدستور».

وقال أبو شقة إن قرار رئيس الجمهورية فرض حالة الطوارئ، هو حالة جديدة بعدما انتهت فترة

(أ ف ب)



القاهرة - الاخبار

أعاد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، فرض حالة الطوارئ بعد 48 ساعة من انتهاء مدة الأشهر الستة التي اشترط الدستور ألا تتجاوزها من دون استفتاء شعبي.

وقرر السيسي إعادة «الطوارئ» في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من الساعة الواحدة من فجر اليوم، إذ نصّت المادة الثانية في القرار الجمهوري الذي حمل الرقم 510 لسنة 2017، على «أن تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وحفظ الأمن في جميع أنحاء البلاد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحفظ أرواح المواطنين».

وتعالت الأصوات للمطالبة باستفتاء شعبي التزاماً بالدستور ووقف التحايل عليه في مجال «الطوارئ»، في وقت ينصّ فيه الدستور بشكل صريح على عدم جواز فرضها أكثر من ستة أشهر بهذا الشكل، إلا أن البرلمان دافع عن القرار حين قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والدستورية في مجلس النواب،

إلى تدمير إسرائيل. وعلى ذلك، ترى إسرائيل أن الحركة هي الجهة المسؤولة عن أي عملية إرهابية مصدرها قطاع غزة». وتطالب إسرائيل، بحسب المصادر نفسها، «بإطلاق سراح جثامين قتلى الجيش الموجودين لدى حماس»، وكذلك المحتجزين الإسرائيليين لديها.

وأكدت المصادر أن مواصلة الحركة حفر الأنفاق وإنتاج الصواريخ والمباردة إلى شن «عمليات إرهابية» ضد إسرائيل، تتعارض مع شروط «الرباعية الدولية» وجهود الولايات المتحدة الأميركية لاستئناف العملية السياسية. و«تعرب إسرائيل عن إصرارها على أن لا تسمح للسلطة الفلسطينية بأن تكون موقعا لأي أنشطة إرهابية تقوم بها حماس في أراضي السلطة في الضفة الغربية وغزة»، وقالت المصادر «إذا تحملت السلطة مسؤولياتها عن كل مناطقها، فستدرس إسرائيل التطورات على الأرض، وستعمل وفقاً لذلك».